الأمم المتحدة S/PV.7762

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٦٢

الاثنين، ٢٩ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	مصر	السيد الشندويلي
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16267198 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ملادينوف الذي يشارك في جلسة اليوم عبر الفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): لا تزال التطورات على الأرض في فلسطين وإسرائيل تعمل على تقويض الحالة الهشة أصلا، مع غياب أي أمل في الأفق لاستئناف المفاوضات. فالبناء غير القانوني للمستوطنات في تقدم، ولا تزال غزة خارج سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية، وتستمر القيادة الشرعية في الجانبين معا في الإحجام عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام. هذا هو الواقع الذي لا يزال يقوض الثقة في إمكانية حل الدولتين، الذي يتواصل تناقص مناصريه في إسرائيل وفلسطين على حد سواء.

فعلى الرغم من أن الشهر الماضي كان هادئا نسبيا من حيث تواتر العنف وشدته في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تزال هناك حوادث عديدة متصلة بالأمن تثير القلق. أولا، هناك ما يبدو أنه إعدام خارج نطاق القضاء على أيدي أفراد قوات الأمن الفلسطينية في نابلس في ٢٣ آب/أغسطس لرجل أثناء احتجازه. والرجل كان يشتبه في تنسيقه قتل اثنين من أفراد الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع. أرحب بإعلان رئيس الوزراء حمد الله إجراء تحقيق في الأمر وأدعو إلى عملية شاملة ومستقلة وشفافة تتماشى مع المعايير الدولية بهدف محاكمة مرتكبي تلك الجريمة.

وأطلق مقاتلون في غزة صاروخين، في ٢١ آب/أغسطس، سقط أحدها في منطقة سديروت السكنية من دون وقوع إصابات. وردت إسرائيل بتوجيه حوالي ٦٠ صاروخا وقذيفة إلى ٣٠ مما يشتبه أنها منشآت عسكرية في غزة. أكرر، مرة أخرى، أن هذه الهجمات الصاروخية والردود التي تثيرها تعرض للخطر حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، ولا تخدم قضية السلام.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، قتل رجل فلسطيني، قيل إنه كان قيد الرعاية النفسية، على يد أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. وقد أثبت تحقيق أولي أنه كان أعزلا ولم يشكل تهديدا. إنني أدعو إسرائيل إلى كفالة المساءلة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للحماية من الاستخدام غير المبرر للقوة.

وتتواصل الأعمال التحضيرية، في ظل هذه الخلفية، لانتخابات المجالس المحلية الفلسطينية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد وقعت الأحزاب السياسية، في تطور إيجابي، في ٢٥ تموز/يوليه، مدونة قواعد سلوك انتخابية يجب أن تتقيد بها جميع الأحزاب والمرشحين. ومن المتوقع أن تكون الانتخابات هي الأولى المتزامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ٢٠٠٦.

ويمكن أن يسهم إجراء انتخابات محلية بما يتماشى مع المعايير الدولية المعروفة في النهوض بالمصالحة الفلسطينية. بيد أن الافتقار إلى الوحدة أو أي محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات، بما في ذلك عن طريق التخويف والتهديد والعنف أو الإكراه، ينطوي على مخاطر توسيع الانقسامات وتقويض القضية الوطنية الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، فإن القرار الذي اتخذته فتح مؤخرا

بتوحيد الحركة – وهو قرار رحبت به الأردن ومصر والمنطقة – خطوة هامة نحو إرساء أسس المصالحة والوحدة الوطنية.

ولأنتقل بإيجاز إلى غزة فقد مضت، قبل ثلاثة أيام، الذكرى السنوية الثانية لوقف إطلاق النار في نزاع غزة الأخير. وعلى الرغم من إحراز تقدم في إعادة البناء من الأضرار المادية، للأسف نحن بعيدون أشواطا كبيرة عن إصلاح الأضرار البدنية والنفسية للنزاع. وفي حين تظل غزة معزولة عن بقية العالم، في قبضة المتشددين ومعتمدة على المعونة والمساعدة الإنسانية، سيسود الوضع الراهن. فنحن بحاجة إلى إصلاح جذري لكيفية تعاملنا مع مشاكل غزة.

وإلى أن ترفع المحاصرة وتتوقف حشود المقاتلين وتعود غزة إلى سيطرة السلطات الفلسطينية الشرعية، فإن التمويل الدولي واستمرار تدفق المعونة هما شريان الحياة لأكثر من مليون فلسطيني في القطاع يكافحون من أجل البقاء أحياء في حالة إنسانية عصيبة.

وفي هذا السياق، أثني على حكومة فلسطين للتمكين من دفع دفعات إنسانية غير مسددة تشتد الحاجة إليها لما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من الموظفين المدنيين في غزة، وذلك بفضل التبرع السخي من دولة قطر.

وبمعزل عن ذلك، أشعر بالقلق الشديد إزاء توجيه إسرائيل مؤخرا الاتهامات لاثنين من العاملين في مجال المعونة بتحويل الأموال و/أو المواد إلى حماس. وهذه اتهامات خطيرة ومثيرة للقلق الشديد، ويجب التحقيق فيها بصورة شاملة وبسرعة وإثباتها في محكمة قانونية. وإنني أرحب بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للرؤية العالمية بالتمسك بأعلى معايير المساءلة. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي إنفاذ سياسته في عدم التسامح إزاء أي مخالفة ويطمئن الشركاء إلى أن تدابير قوية قد اتخذت لضمان أن تذهب المعونة إلى المقصودين بها.

لقد انقضى قرابة شهرين منذ بينت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط بوضوح التهديدات المحيقة بحل الدولتين، وقدمت توصيات عملية لتمكين العودة إلى مفاوضات مجدية في نهاية المطاف لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. بيد أن تجاهل التوصيات لا يزال مستمراً، بما في ذلك عن طريق زيادة في الإعلانات المرتبطة بالاستيطان الإسرائيلي ومواصلة الهدم. وأودّ أن أركز بإيجاز على توسيع الحضور الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والذي أدانته بوضوح كل من روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمين العام – وجميعهم جزء من المجموعة الرباعية.

وقد سمعنا أن بناء المستوطنات لم يكن عائقاً أمام حل الدولتين – وأن ”بضعة منازل“ لا تمثل مشكلة للسلام. ودعوني أسأل بدوري: كيف يمكن للمضي بتشييد أكثر من ١ ٧٠٠ من الوحدات السكنية أن يقرّب بين الأطراف نحو سلام يتم الوصول إليه عبر التفاوض، وأن يدعم حل الدولتين، وأن يوجد الأمل للشعب الفلسطيني أو يحقق الأمن للإسرائيليين؟ منذ ١ تموز/يوليه، دفعت إسرائيل قدماً بخطط لبناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة – بيسغات زئيف وراموت وهار حوما وغيلو – وكذلك ٧٣٥ وحدة في معاليه أدوميم وأماكن أخرى في الضفة الغربية. ونَشرتْ مناقصات، بعضها جديد، لـ ٣٢٣ وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية وأعادت إصدار مناقصات لبناء ٤٢ وحدة سكنية في كريات أربع، بالقرب من الخليل، والتي خصصت من أجلها أيضاً مبلغاً يزيد على ١٣ مليون دولار من الأموال الجديدة.

وهي تُجري مسحاً جديداً للأراضي لتحديد ”أراضي الدولة“ المحتملة في المنطقة E-2 الحساسة. ويمكن لهذه الخطوة أن تتيح إقامة مستوطنة جديدة في ضواحي بيت لحم، مما يزيد من تقييد إعمار تلك المدينة ويساهم في تقطيع أوصال الضفة

الغربية. كما أنها بحسب التقارير تدرس خططاً لوحدات سكنية جديدة لـ ١٠٠ من الإسرائيليين على جزء من مجمع عسكري في مدينة الخليل خصصته لهذا الغرض.

ودفعت إسرائيل قُدماً بما يسمى ”التصديق القانوني“ بأثر رجعي للبؤر الاستيطانية في هوريش يارون وريحاليم وقد أرست اقتراحاً يمكن أن يصبح سابقة لنقل بؤرة عامونا الاستيطانية غير القانونية – التي حددت محكمة العدل العليا في إسرائيل موعد تفكيكها بحلول نهاية العام – ”إلى أراضي الغائبين“ القريبة منها.

ويمكن لكل تلك الخطط أن تُنشئ أساساً مستوطنات جديدة غير قانونية، وإنني أدعو إسرائيل إلى وقف تلك القرارات وإلغائها. وأودّ أن أكون واضحاً: لا يمكن لأي حركات بهلوانية قانونية أن تغيّر من حقيقة أن جميع البؤر الاستيطانية تظلّ غير قانونية بموجب القانون الدولي – سواء ” صادق عليها “ القانون الإسرائيلي أم لا، وسواء كانت موجودة على أراضي الدولة أو الأراضي الخاصة أو أراضي الغائبين – مثلها في ذلك مثل جميع المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية. ومن الصعب أن تقرأ في تلك الإجراءات نية حقيقية على العمل في اتجاه حل الدولتين القادر على البقاء. ويبدو أن هذا يعزز سياسة جرت على مدى عقود، ومكنت ما يزيد على نصف مليون من الإسرائيليين من الاستيطان في الأراضي التي احتُلت عسكرياً في عام ١٩٦٧.

وأبرزت المجموعة الرباعية أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة جيم والقدس الشرقية قد حُرموا أيضاً بصورة غير متناسبة من تراخيص البناء الإسرائيلية. وقد شهد الشهران الماضيان زيادة في إنفاذ أوامر الهدم غير العقابي ضد المباني الفلسطينية في القدس الشرقية، بهدم ٤٣ مبنى، مما أثر على أكثر من ٣٤٠ شخصاً. واستناداً إلى زملائنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم في المنطقة جيم في شهر آب/أغسطس وحده هدم أكثر من ٩١ مبنى على امتداد ٢٦ من المجتمعات المحلية لافتقارها إلى رخص البناء الإسرائيلية، مما أدى إلى تشريد ١٢٥ شخصاً وأثر على سبل عيش أكثر من ٢ ١٠٠ شخص.

إن البدو في المنطقة جيم معرضون للخطر بصفة خاصة. وفي بعض المجتمعات المحلية، مثل الرعاة في سوسيا وأولئك الموجودون في المنطقة E-1 المثيرة للجدل حول القدس الشرقية، معرضون للخطر بشكل خاص، لا سيما مع المضي قدماً في خطط التوسع الاستيطاني. إن الجولات المتكررة لهدم المنازل أو سبل العيش والقيود المفروضة على الخدمات الأساسية هي جزء من بيئة تضغط على تلك المجتمعات للانتقال إلى أماكن أخرى. بُنيت سوسيا، على سبيل المثال، على أراضٍ فلسطينية خاصة في جنوب الضفة الغربية. وهي محشورة بين مستوطنة وبؤرة استيطانية. وطوال سنوات، رفضت مراراً مخططات التنظيم المقدمة من المقيمين إلى السلطات الإسرائيلية، بينما قد منحت المستوطنات المجاورة مخططات تنظيمية سخية، وتم ربط البؤر الاستيطانية المجاورة غير القانونية بشبكات المياه والكهرباء. ومن شأن هدم هذا المجتمع أن يشكل سابقة خطيرة في التشريد ويؤجج التصور بأن إسرائيل تهدف إلى ضم المنطقة جيم بحكم الواقع.

وأشير إلى خطة جديدة في الضفة الغربية المحتلة، أُعلنت في الآونة الأخيرة، تُعزز من المعاملة التمييزية ضد مناطق الضفة الغربية المحتلة التي ينحدر منها الجناة أو المشتبه في ارتكابهم هجمات ضد الإسرائيليين. وفي حين أن التدابير التي تولّد الفرص الاقتصادية لبعض الفلسطينيين مفيدة، فإنها لا يمكن أن تتحقق على حساب ما قد يصل إلى حد العقاب الجماعي للآخرين، أو تقويض المؤسسات الفلسطينية والتطلعات المشروعة لإنهاء الاحتلال.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى الجولان، لا تزال الحالة متقلبة وتواصل تقويض اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات.

ويتواصل القتال بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في منطقة الفصل ومنطقة الحد، مع الإبلاغ عن عدة حوادث عبر خط وقف إطلاق النار.

وأغتنم هذه الفرصة لكي ألفت الانتباه أيضاً إلى وجود عجز يقرب من ١٠٠ مليون دولار في الميزانية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتؤثر هذه الفجوة في التمويل على الخدمات الرئيسية التي تقدّمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين الضعفاء في جميع أنحاء المنطقة وتُفاقم من عدم الاستقرار الإقليمي. ويجب التصدي لها بصورة ملحّة للغاية.

وفي الختام، أودّ أن أقول إن مجلس الأمن قرر قبل أكثر من ٣٧ عاماً أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تملك أي صحة قانونية وأنها عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وكان هذا القرار صحيحاً في عام ١٩٧٩، وهو ينطبق أيضاً على الوقت الحالي ويشكّل مصدر قلق أكثر إلحاحاً. وما فتئنا ندير هذا النزاع منذ سنوات بينما استمر الاحتلالُ وتجريدُ الفلسطينيين من ممتلكاتهم وترسيخُ الدولة الواحدة لأقدامها على أرض الواقع. وقد حان الوقت لنا جميعاً – الزعماء في كلا الجانبين، بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي – لإنهاء النزاع على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى نحو يلبي التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين. وينبغي للجانبين أن يعملا على عكس اتجاه المسار السلبي، بغية بناء الثقة واستعادة الأمل في أن حل الدولتين المتفاوض عليه ليس مجرد شعار سياسي، ولكنه حقيقة يمكن تحقيقها عن طريق المفاوضات خلال فترة حياتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.